٩٢
لواء الحمد
مجلة علمية نصف سنوية تعني بالمعارف الإسلامية
السنة الثالثة ـ العدد الخامس (رجب ـ ذی الحجّة ١٤٤٢)

علماء مدرسة الحلّة ونشر التشيّع؛ أسباب تقسيمات الحديث والتعامل السندي مع الروايات

محمدحسين افراخته[١]

الملخّص: يصل الكاتب فی ضمن مناقشة مؤشرات اختبار الحيثية لروايات الشيعة الی مقسمة ذات اربعة اجزاء التی شاعت بين علماء الشيعة من عهد العلّامة الحلّی (٦٤٨ - ٧٢٦ق) ثم ينقل كلام الشيخ بهاء الدين العاملی و صاحب المعالم و يقوم بنقده و مناقشته. ثم يحصل علی هذا الاستنتاج بالمناقشة و دراسة آثار عدد من العلماء البارزين للمكتب الحديثيّة و الفقهيّة للحلّة ای العلّامة الحلّی، المحقّق الحلّی (٦٠٢-٧٧٦ق)، و الشهيد الاول (٧٣٤-٧٨٦ق) و النتيجة هی أنّ هؤلاء العلماء يعتبرون الاحاديث التی علی اقسام الحديث الاربعة تعدّ «الحديث الضعيف» و جعلوه اساس فتاواهم. طرحت فی هذه المقالة ضرورية دراسة التاريخ الاجتماعی للشيعة فی ضمن دراسة تاريخ الفكر الشيعی و مقارنة ثلاثة كتب من العلّامة الحلّی ايضاً و هی «منتهی المطلب»، «مختلف الشيعة» و «تذكرة الفقهاء».

الكلمات المفتاحية: اختبار الحيثية لروايات الشيعة؛ المؤشرات؛ المقسمات الاربع لاحاديث الشيعة؛ العلّامة الحلّی؛ صاحب المعالم؛ الحديث الضعيف؛ التاريخ الاجتماعی للشيعة.

١. ماجستير في تاريخ الإسلام، جامعة طهران، محقق في التاريخ الاجتماعي ـ الفكرى للتشيع في (مؤسسة مطالعات إمامية، طهران): (mhafrahteh 84 @ yahoo .com)

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

المقدّمة

يمكن اعتبار المدرسة الحديثية ـ الفقهية الحلّية في القرنين السابع والثامن الهجريين القمريين من أهمّ المراحل التاريخية للفقه الشيعي، إذ لا تزال آثارها و تأثيراتها ماثلة إلى يومنا هذا علىٰ مستوىٰ الفقه الشيعي. وبعد العلّامة الحلّي (٦٤٨- ٧٢٦ق.) أحد أهمّ وجوه مدرسة الحلّة.. وهو أوّل من أبدع بحث تنويع و تقسيم الحديث إلى أربعة أقسام، الصحيح والحسن والموثق والضعيف.. ولطالما عرضت مبرّرات هذا التقسيم للحديث؛ ولعلّها لا تتناغم والقرائن المتوفرة في كتب أساطين المدرسة الحلّية. ومن هنا؛ كان لابدّ من تقديم نظرية وبحث جديد فيما يرتبط بذلكم التقسيم.. وكذا لتحليل معيار ومدى تشبّث علماء هذه المدرسة بذلك التقسيم.. وعلى الخصوص فيما يتعلق بالأحاديث و الروايات الضعيفة و نتائج ذلك أيضاً ذات الأهمية الخاصّة.. ويبدو أنّ مراجعة السيرة العملية لفقهاء مدرسة الحلّة لدى تعاملهم مع أحاديث الشيعة والسعي الي معرفة دلائل ما أقدم عليه العلّامة الحلي. يبدو أنه أمر ضروري للغاية.. وهذه الدراسة تجهد ـ مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثير التاريخ الاجتماعي في دراسات تاريخ الفكر ـ إلى إيجاد فرضية جديده في أسباب الصيرورة إلى تقسيمات الحديث وطبقاته من قبل العلّامة الحلي، وكذا طريقة العلّامة في التعامل مع النصوص الروائية.

١- دلائل تقسيمات طبقات الحديث لدىٰ الشيخ البهائي وصاحب المعالم

عرض الشيخ البهائي والشيخ حسن العاملي ضمن إيضاح متشابه مبرراً في علة خطوة العلّامة الحلى في تنويع الحديث.. وهذا الإيضاح أضحى مشهوراً معروفاً، وقد كرّره العديد من الكتّاب أيضاً.. وبعد نقله القرائن التي كان يحملها أو يعتمدها الماضون في اعتبار وصحّة الحديث، كتب الشيخ البهائي:

«الذي بعث المتأخرين ـ نور الله مراقدهم ـ على العدول عن متعارف القدماء، ووضع ذلك الإصطلاح الجديد؛ هو أنّه لمّا طالت الأزمنة بينهم الصدر السالف وآل الحال إلىٰ اندراس بعض كتب الأصول العتمدة لتسلط حكام الجور والضلال؛ والخوف من إظهارها وانتسافها، و انضمّ إلىٰ ذلك اجتماع ما وصل إليهم من كتب الأصول في الاصول المشهورة

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

في هذا الزمان، فالتسبت الأحاديث المأخوذة من الأصول المعتمدة بالمأخوذة من غير المعتمدة، واشتبهت المتكررة في كتب الأصول بغير المتكررة، و خفي عليهم ـ قدس الله أرواحهم ـ كثير من الأمور التي كانت سبب وثوق القدماء بكثير من الأحاديث، ولم يمكنهم الجري عن أثرهم في تميّز ما يعتمد عليه ممّا لا يركن إليه، فاحتاجوا إلى قانون تتميّز به الأحاديث المعتبرة عن غيرها؛ والموثوق بها عمّا سواها.

فقرّروا ـ شكر الله سعيهم ـ ذلك الاصطلاح الجديد، وقربّوا إلينا البعيد، ووصفوا الأحاديث الموردة في كتبهم الاستدلالية بما اقتضاه ذلك الاصطلاح من الصحّة والحسن والتوثيق.

واوّل من سلك هذا الطريق من علمائنا المتأخرين؛ شيخنا العلّامة جمال الحق والدين الحسن بن المطهر الحلّي ـ قدس الله روحه»[1]

وكذا كتب الشيخ حسن العاملي؛ المعروف بصاحب (المعالم) في كتابه (منتقىٰ الجمان):

«فإن القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعاً؛ لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالّة على صدق الخبر، وإن اشتمل طريقه على ضعف، كما أشرنا إليه سالفاً، فلم يكن للصحيح كثير مزيّة توجب له التمييز باصطلاحٍ أو غيره. فلمّا اندرست تلك الآثار واستقلّت الأسانيد بالأخبار؛ اضطرّ المتأخرون إلىٰ تمييز الخالي من الريب وتعيين البعيد عن الشك، فاصطلحوا علىٰ ما قدّمنا بيانه، ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلّامة؛ إلّا من السيد جمال الدين ابن طاووس رحمه الله»[2]

كما يلاحظ؛ فإن هذين العالمين المعاصرين لبعضهما، والمتعلّمين في مدرسة أجواء جبل عامل، ولكن أحدهما بقي في بلاده؛ فيما الثاني نزح إلىٰ إصفهان واستوطنها.. يذهبان إلىٰ أن العلّامة الحلي ـ و بهذا السبب والدليل ـ عهد إلىٰ تقسيم الحديث إلىٰ طبقات متعدّدة، متذرّعاً بأنّ الكتب و الصحائف التي حررها أصحاب الأئمة عليهم السلام قد

١. مشرق الشمسين، ص ٣٠-٣٢.
٢. منتقى الجمان، ١/ ١٤.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

تلفت، مما اضطرّه ـ العلّامة الحلّي ـ إلىٰ وضع وإبداع طريقة جديدة في تقسيم وتحقيق النصوص الروائية علىٰ اساس مباني السند..

ولكن نظرة فاحصة إلى كتب ومؤلفات علماء مدرسة الحلّة، لا سيما مؤلفات المحقق الحلي أبي القاسم والعلّامة الحلّي، وكذا مؤلفات الشهيد الأول تضع سؤال جديًّا وعريضاً وصاعقاً بوجه فرضية (تلف مصادر الشيعة القديمة) إذ مضافاً إلىٰ عدم قبول إيجاد منظومة سندية في تقييم الأحاديث مع تلف كتب أحاديث الشيعة القديمة .. ينبغى القول أن أصل مبنى هذين العلمين الكبيرين الشيعيين الذي أسّسا عليه استدلالاتها، أي: تلف المصادر الشيعية القديمة.. يتناقض بالنقول المباشرة التي يعمد إليها علماء مدرسة الحلة عن كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام . هذا و ستتمّ الاشارة لاحقاً إلىٰ بعض الشواهد الموجودة فيما يرتبط بوجود كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام، وكذا النقل المباشر لعلماء القرن السابع والثامن عن تلك المصادر...

جدير بالذكر أنه وخلافاً لرأي بعض الكتّاب المعاصرين الذين يدّعون أنّ كتب الشيعة الأربعة لم تكن ذات اعتبار وقيمة؛ كاعتبارها و قيمتها المعهودة في أيامنا بين علماء الشيعة.[1]

وهنا؛ ينبغي التأكيد علىٰ أن اعتبار تلك المصادر الاربعة (الكافي، من لا يحضره الفقيه، الاستبصار، التهذيب) كانت محطّ اتفاق بين علماء الشيعة، من البداية وإلىٰ اليوم.. كما أن علماء مدرسة الحلة طالما أقرّوا في مؤلفاتهم باعتبار هذه الكتب والمصادر القديمة.[2]

1. Andrew Newman, Twelver shiism, PP. 157 & 178 .

٢. إن نقول كتب علماء مدرسة الحلة عن الكتب الأربعة و بكثرتها المشهودة، يعد بحدّ ذاته أفضل دليل على اعتبار هذه الكتب بين علماء ذلك العصر. والمحقق الحلي ولعدة مرات استند إلىٰ عبارة الشيخ الصدوق في مقدمة كتابه، يعد مؤشراً واضحاً على قبول كتاب (من لايحضره الفقيه) بل إنه قبل فتوىٰ الشيخ الصدوق بداعى أنه من أعيان علماء الشيعة. انظر: (المعتبر في شرح المختصر) ج ٢، ص ٣١٣. (الرسائل التسع) ص ١٢٠ و ١٢١. ولطالما نقل العلّامة الحلى أحاديث من الكتب الاربعة، مستنداً إلىٰ رواياتها أو الآراء الفقيهة لمؤلفي تلكم الكتب..

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

وإذا ما طوينا عن هذا الأمر والادّعاء كشحاً، فإن مراد هذه الدراسة في أن مصادر علماء الحلة غير محصورة بالكتب الأربعة المشار إليها، وإنما ثمّ كتب حديثية أخرىٰ إلىٰ جانبها، لاسيما كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام، إذ كانت في متناوَلهم أيضاً..

١-١- وجود وتوفّر كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام إلىٰ عصر مدرسة الحلّة

في الكتب المؤلّفة من قِبل علماء مدرسة الحلّة وما تلاهم، مثل الشهيد الأول، ثَمّ شواهد كثيرة نشير الىٰ أنّ علماء تلك الحقبة كانت الكتب الروائية والاصولية الأولية للشيعة متوفّرة عندهم.. إلىٰ الحدّ الذي يمكن القطع به، بيقين أنّ كتب الكثير من أصحاب الأئمة عليهم السلام كانت موجودة إلىٰ زمان الشهيد الأول.

ولكنّ المشكلة الكبيرة التي اقترنت بهذا الواقع أنّ كتب هذه المدرسة خلت في تصاريح علمائها بخصوص الإشارة إلىٰ أسماء المصادر التي أخذوا عنها الأحاديث.. إذ كانوا يكتفون بذكر اسم الراوي أحد من الأئمة عليهم السلام .. إذ كان يكثر منهم التعبير بـ «لرواية»، «لخبر»، «روىٰ» وأمثال ذلك.. ولذا، لا يسع المحقق في هذا الأمر تحديد مصدر الرواية وعن أي كتاب أُخذت. إلا أنّ العلّامة الحلي ـ أثناء ذلك ـ عمد في كتابه (منتهىٰ المطلب) إلىٰ نقل الحديث مراراً عن كتب الشيخ الطوسي، وبالأخص عن كتاب (تهذيب الأحكام). ومع ذلك؛ وبناءً علىٰ بعض الشواهد والقرائن يمكن الالتفات إلىٰ نماذج قليلة جدّاً حيث جرىٰ النقل المباشر من قِبل أولئك الأعلام عن كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام .

١-١-١- المحقق الحلي

قد صرح المحقق الحلّي (٦٠٢-٦٧٦ق) ـ وهو من أشهر فقهاء الشيعة عبر تاريخهم ـ في مقدمة كتابه (المعتبر في شرح المختصر) وكذا في موارد عديدة في كتابه بوجود كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام في عصره، أو نقل الأحاديث عن مصادر غير الكتب الأربعة الشهيرة.

الأول: تصريحات المحقق الحلي في مقدمة الكتاب

أورد المحقق الحلي في مقدمة كتابه (المعتبر في شرح المختصر) وفي نهاية بحثه في

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

وجوب اتباع دين أهل البيت عليهم السلام[1]، كلام بعض الأفراد بخصوص دراسة الإمام الجواد عليه السلام عند يحيىٰ بن اكثم.. فكتب المحقق بهذا الصدد:

«وقد قال بعض مَن لا معرفة له: أنّ الجواد صلوات الله عليه تلمّذ لابن أكثم، و هو جهل بمنزلة الجواد صلوات الله عليه و قلّة اطّلاع على ما ورد عنه من العلم الجمّ؛ وما اشتهر من أجوبته عن مسائل الإمامية بما يدلّ علىٰ الإعجاز، وقد كان من تلامذته و أشياعه القائلين بإمامته من لا يرتضي أن يكون ابن أكثم تلميذاً له، كالحسين بن سعيد، وأخيه الحسن، و[أحمد بن] محمّد بن أبي نصر البزنطي، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وشاذان بن الفضل القمي، وأيوب بن نوح بن دراج، وأحمد بن محمد بن عيسىٰ، وغيرهم ممّن يطول تعدادهم، وكتبهم الآن منقولة بين الأصحاب دالّة علىٰ العلم الغزير، فهل يستجيز ذو تحصيل أن يعتقد في هؤلاء الفضلاء اتّخاذهم تلميذاً لابن أكثم إماماً يعتقدون عصمته وفرض طاعته؟! هذا ما لا يعتقده ذو بصيرة!»[2]

فكما يلاحَظ؛ فإن المحقق الحلي لدىٰ نقد رأي الأفراد الزاعمين تتلمذ الإمام الجواد عليه السلام على يحيىٰ بن أكثم، أورد أسماء عدة من تلامذته، وذهب إلىٰ أن ابن أكثم غير جدير حتىٰ بالتتلمذ عليه، ناهيك عن أن يكون أستاذاً للإمام الجواد عليه السلام.

ويصرح المحقق الحلي بعد ذلك قائلاًأنّ كتب هؤلاء الأفراد كانت تُتناقل في عصره بين الأصحاب ـ العلماء ـ: «و كتبهم الآن منقولة بين الأصحاب» و إن تناقل كتب هؤلاء الرواة [الأوائل] عن الإمام الجواد عليه السلام بين علماء الشيعة في القرن السابع الهجري يؤكد أنّ كتبهم لم تكن متوفرة عند الشيعة فحسب، وإنما كانت متداولة مشهورة في تلك الحقبة، وكانت تدرس بين العلماء. والحقيقة هي أن المحقق الحلي يستنتج ـ من تناقل تلكم الكتب وتوفّرها لدىٰ العلماء ـ إلىٰ أنها كانت مصدراً جياشاً بالعلم.. ثم يسأل مستنكراً بالقول:كيف يمكنهم اختيار تلميذ ابن أكثم إماماً مفترض الطاعة؟!

---

١. الفصل الثاني: في أن مذهب [دين] أهل البيت عليهم السلام متعيّن الاتّباع (المحقق الحلّي، المعتبر في شرح المختصر، ١/٢٢-٢٧).

٢. نفس المصدر، ١ /٢٧.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

وبناء على تصريح المحقق الحلي، فإنه يمكن القطع بوجود كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام الآخرين في تلك الفترة.. والحقيقة هي أن المحقق الحلي لدىٰ الدفاع عن الإمام الجواد عليه السلام، قد ذكر أسماء هؤلاء الأفراد.. ولاريب في أن مصادره في تلك الفترة لم تكن محصورة بكتب أصحاب الإمام الجواد عليه السلام.

والشاهد الآخر المؤدّي إلىٰ وجود كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام في تلك الحقبة ـ حقبة المحقق الحلي ـ عباراته الواردة في مقطع آخر من مقدمة كتابه (المعتبر في شرح المختصر).. إذ كتب في خاتمة مقدمة كتابه هذا وذكر مصادر في تأليفه (المعتبر):

«لمّا كان فقهاؤنا رضوان الله عليهم في الكثرة إلىٰ حدٍّ يتعسّر ضبط عددهم ويتعذّر حصر أقوالهم؛ لاتّساعها وانتشارها و كثرة ما صنّفوه، و كانت مع ذلك منحصرة في أقوال جماعة من فضلاء المتأخرين، اجتزأت بإيراد كلام من اشتهر فضله و عُرف تقدُّمه في نقل الأخبار وصحة الاختيار وجودة الاعتبار، واقتصرت من كتب هؤلاء الأفاضل علىٰ ما بان فيه اجتهادهم وعرف به اهتمامهم و عليه اعتمادهم، فممّن اخترت نقله: الحسن بن محبوب، و[أحمد بن] محمد بن ابي نصر البزنطي، والحسين بن سعيد، والفضل بن شاذان، ويونس بن عبدالرحمن.. ومن المتأخرين: أبوجعفر محمد بن بابويه القمي رضي الله عنه، و محمد بن يعقوب الكليني. و من أصحاب كتب الفتاوىٰ: علي بن بابويه، وابوعلي بن الجنيد، والحسن بن أبي عقيل العماني، والمفيد محمد بن محمد بن النعمان، وعلم الهدىٰ، و ابوجعفر محمد بن الحسن الطوسي».[1]

فالعبارة أعلاه تشير إلىٰ أنّ مصادر المحقق الحلي لدىٰ تأليفه كتاب (المعتبر) لم تكن محصورة في الكتب الحديثية الأربعة المشهورة.. وأنه كانت تحت يديه كتب بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام الآخرين، ومنهم: الحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، والحسين بن سعيد، والفضل بن شاذان، ويونس بن عبدالرحمن.. و إن وجود أسماء هؤلاء الأفراد قد سبق مؤلّفي الكتب الحديثية الأربعة المعروفة.. بمثابة دليل آخر على وجود و توفّر كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام في عصر المحقق الحلي.

---

١. نفس المصدر، ١/ ٣٣.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

الثاني: نقل المحقق الحلي عن كتب أصحاب الأئمّة عليهم السلام

فضلاً عن مقدمة الكتاب، ها هو المحقق الحلي ينقل الروايات عن كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام في مواضع عديدة من الكتاب و يصرح بها.[1]

هذا بالإضافة الىٰ أنّ في كتاب (المعتبر) ثمّ روايات وأحاديث كثيرة لم تنقل في أيّ من الكتب الأربعة. بل إنّ مؤلفي الجوامع الروائية المتأخرة لدىٰ الشيعة ـ الذين قلّ نظيرهم مع تتبع المصادر الأولية ـ لم يشيروا إلىٰ مصادر راجعوا إلىٰ غير (المعتبر). وإن عدم نقل هذه الروايات في الكتب الحديثية الأربعة، هو خير دليل علىٰ أن المحقق الحلي قد أخذ رواياته المذكوره واستقاها من غير الكتب الاربعة.. ويمكن أن يظنّ ـ والحال هذي ـ بأنه قد أخذها عن كتب أصحاب الأئمة بصورة مباشرة. إن نقل هذا العدد الكبير من النصوص الروائية ـ وهي في الكتب الفقيهة الاربعة (الطهارة والصلاة والزكاة والصوم) يحكي عن وجود مصادر كثيرة أخرىٰ كانت في عصر المحقق الحلي وفي القرن السابع الهجري القمري.

بالنظر إلىٰ ما تقدم، يمكن القول بشكل جدي باحتمال أن يكون المحقق الحلي قد أورد ذلك الكمّ الكبير في الروايات في (المعتبر) عن غير الكتب الحديثية الأربعة، رغم أن المصححين والمحققين في هذا الكتاب قد أرجعوا رواياته و نسبوها إلىٰ الكتب الحديثية الأربعة، إذ لا دليل قطعياً على نسبتهم ماجاء في (المعتبر) من روايات إليها.. وذلك أنه في غالب الموارد لم يشر إلىٰ مصدر رواياته..

وبناء على التحقيقات التي تمّت إلىٰ الآن،[2] فإن كتباً حديثية في قبيل كتب حريز

---

١. من الضروري القول بأن كتاب (المعتبر في شرح المختصر) يشمل أربعة أبواب و كتب فقيهة فقط، وهي (الطهارة والصلاة والزكاة والصوم) ولم يكمل المؤلف كتابه هذه حيث وافته المنية وهو يحرر أوائل مبحث الحج..

٢. كاتب هذه الدراسة بمعية الدكتور عون حسن علي ـ أستاذ جامعة كلارادو الأميركية ـ في طور تحرير مقالة بخصوص مصادر المحقق الحلي في كتاب (المعتبر). ولعلها ستطبع وترىٰ النور قريباً.. وسيعمد إلىٰ مزيد شرح للمطالب أعلاه..

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

بن عبدالله السجستاني، وعبيدالله بن علي الحلبي[1]، وعبدالله بن سنان، وجميل بن درّاج، وعيص بن قاسم[2]، والحسن بن محبوب، والحسين بن سعيد، وآخرون كثر في الرواة كانوا في متناول المحقق الحلي لدى تأليفه كتاب (المعتبر).

وكمثال على ذلك، وجدنا المحقق الحلي قد نقل (٤٥) حديثاً عن أحمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي، بينها ستّ مرات بعنوان (كتاب البزنطي)[3] وستّ عشرة مرة تحت عنوان (الكتاب البزنطي الجامع)[4].. سبعةٌ منها لم تُنقل من الكتب الحديثية الأربعة[5] وقد نقلها الحر العاملي أيضاً عن كتاب المعتبر.[6]

٢-١-١- العلّامة الحلي

العلّامة الحلي (٦٤٧-٧٢٦ق) صرّح بنقل الحديث عن كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام في كتبه في عدة مواضع، هذا مع أنّ معتمد العلّامة الأكبر في نقل الحديث عن كتب الطوسي. وقد صرّح في مقدمة (منتهىٰ المطلب) أنه أكثر ما يذكر في كتابه آراء الشيخ الطوسي، ولكنه مع ذلك؛ فقد ذكر في كتابه هذا وغيره في الكتب قد أورد أحاديث كتاب (المشيخة) تأليف الحسن بن محبوب[7] وكتاب عمار بن موسىٰ

١. فضلاً عن الدراسة المذكورة في الهامش أعلاه، ثمّ مقالة أخرىٰ قد كتبتها قبل ذلك فيما يرتبط بكتاب عبيدالله بن علي الحلبي.. وتمّت فيها الاشارة إلىٰ أن هذا الكتاب كان موجوداً إلىٰ عصر المحقق الحلي والشهيد الأول. انظر: كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام؛ الثروة الثقافية الشيعية: كتاب عبيدالله بن علي الحلبي. محمد حسين أفراخته، مطبوع في (شيعيان متقدم) مقالة في أصول الشيعة إلىٰ القرن الرابع.

٢. أذعن السيد الخوئي أيضاً لهذه المسألة، وهي أن كتاب عيص بن القاسم كان في يد المحقق الحلي. انظر: (التنقيح في شرح العروة الوثقىٰ) ٣ / ٤٨.

٣. المعتبر في شرح المختصر، ١ / ١٩٩، ٢٠٢، ٢٤٣، ٢٥٣ و٢ / ١٤٥، ٢٣٢.

٤. نفس المصدر، ١ / ٨٨، ١٤٦، ١٨٧، ١٨٨، ٣١٧، ٣٥٧ و٢ / ٢٨، ١٨٦، ١٨٨، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٣، ٢٧٤، ٢٨٣، ٣٢٠.

٥. نفس المصدر، ١ / ٢٠٢، ٣١٨ و٢ / ٣٠، ١١٣، ٢٠٢، ٢٣٢، ٢٩٥.

٦. وسائل الشيعة، ١ / ٢١٨ و٢ / ٢١٤ و٣ / ١٣٨ و٥ / ٤٢١ و٦ / ٢٤٢، ٤٢١ و٧ / ٣١٤.

٧. مختلف الشيعة، ٤ / ٤١٣ ومنتهىٰ المطلب، ١٤ / ٣٨٦، نقل العلّامة الحلي هاتين الروايتين عن كتاب المشيخة للحسن بن محبوب.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

الساباطي،[1] و كتاب يعقوب بن يزيد[2] و كتاب(الجامع) للأحمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي،[3] ونقل غير هذه بشكل مباشر من هذه الكتب، و هناك أحاديث كيثرة أخرىٰ متوفرة في مؤلفات العلّامة الحلي؛ نقلت بصورة مرسلة ومصدرها غير محدد.. ومع هذا، لم تنقل هذه الأحاديث في الكتب الحديثية الاربعة المعروفة.[4] و قد نقل محدثوا الشيعة التالون، كالشيخ الحر العاملي و العلّامة المجلسي هذه الأحاديث عن كتب العلّامة الحلي..[5]

٣-١-١- علماء آخرون فى المدرسة الحلّيّة

فضلاً عن المحقق و العلّامة الحليين، فإنّ ثمّ علماء آخرين من مدرسة الحلّة قد كانت كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام متوفّرة لديهم.

وقد نقل يحيىٰ بن سعيد الحلي في كتاب (الجامع للشرائع) جملة أحاديث، لم ترد في الكتب الأربعة.. وقد أثار الشيخ جعفر سبحاني[6] أيضاً فى مقدمته على هذا الكتاب الىٰ هذه النقطة.. فيما جمع المحدّث النوري في كتابه شطراً من تلكم الأحاديث.[7]

و في التحقيق الذي أجراه اِتان كولبرج، أثبت وجود الكثير فى كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام فى مكتبة السيد ابن طاووس. و من بين الكتب المعرّفة في هذه المكتبة الكثير من الأصول الأربع مئة للشيعة، وهي تثبت و تؤكد أنّ الكثير من كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام كانت موجودة في القرن السابع الهجرى لدىٰ الشيعة..

---

١. مختلف الشيعة، ٨ / ٣١٠، أورد العلّامة الحلي هذا الحديث عن كتاب عمار بن موسىٰ.

٢. منتهىٰ المطلب، ٧ / ١٢٨. نقل العلّامة الحلي هذا الحديث عن يعقوب بن يزيد، و لكنه لم يشر الىٰ مصدره، كما أن هذا الحديث لم ينقل في أيٍّ فى الكتب الأربعة.

٣. نفس المصدر، ٩/ ٤٩٥.

٤. نفس المصدر، ٥/ ٣٩ و ٧ / ٣٨٦.

٥. وسائل الشيعة، ٣/ ٢٩، ٤١١ و ٦/ ٣١ و ١٠/ ٥٣٧، ٥٤١ و ٢٣ / ٣٩٣.

٦. الجامع للشرايع ص ١٦٤.

٧. كمنوذج انظر: مستدرك الوسائل، ٤ /٣٩، ٤٩.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

٤-١-١- الشهيد الأول

بعد العلّامة الحلي يمكن تتبع وجود كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام الىٰ حقبة الشهيد الأول (٧٣٤-٧٨٦ق) أيضاً. فهو أيضاً قد أورد العديد من الأحاديث في مؤلفاته عن كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام .. و سنشير في هذا القسم الىٰ نماذج من ذلك.

ولقد صرّح الشهيد الأول في كتابه (غاية المراد) في بحث كيفية إثبات هلال أول الشهر:

«لم أجد هذه الرواية بهذا اللفظ في كتب الحديث، بل في (المختلف). والذي رأيته في الأصول التي وصلت إليّ: (أو شهد عليه بيّنه عدل من المسلمين)».[١]

وعبارة الشهيد الأول هذه تتضمن عدة نقاط:

١. أنه كانت عنده جملة من الأصول، وهي غير قليلة بناء على شواهد سنتناولها لاحقاً.

٢. أن الشهيد الأول ـ لدى اختياره الأحاديث ـ لم يكن ليعتمد كتب الحديث، ومنها الكتب الأربعة، و إنّما كان يستخرج الروايات من الأصول أيضاً.

٣. يمكن القول إنّ كثيراً من النصوص الروائية التي نقلها من دون ذكر المصدر هي من كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام بشكل مباشر.

وبغضّ النظر عن هذا التصريح، فإن الشهيد الأول قد نقل الكثير من كتب الأصحاب في مؤلّفاته.. وكمثالٍ على ذلك؛ رأيناه في كتاب (الذكرىٰ) قد نقل روايات كثيرة عن كتب عبدالله بن سنان[٢]، و إسحق بن عمار[٣]، و حسين بن سعيد[٤]، وعلي بن

---

١. غاية المراد، ١/ ٣٣٨.

٢. ذكرىٰ الشيعة، ٢/ ٣٣٤، بعبارة: «روىٰ عبدالله بن سنان في كتابه عن أبي عبدالله»

٣. نفس المصدر، ٣/ ٣٧١.

٤. نفس المصدر، ٣ / ٣٧٤، بعبارة: «روىٰ الحسن بن سعيد في كتابه عن علي عليه السلام بإسناده» و ٣/ ٣٧٨ بعبارة «و روىٰ الحسين بن سعيد بإسناده إلىٰ أبي بصير عن الصادق عليه السلام»

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

إسماعيل الميثمي[1]، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي[2]، وهي جميعاً غير موجودة في المصادر الحديثية المعروفة.[3]

وفي (حاشية قواعد الأحكام) المعروفة بـ (الحاشية النجّارية) وفضلاً عن الأفراد المذكورين؛ ثَمّ أحاديث منقولة عن كتب مُسمع (باحتمال كبير هو مُسمع بن عبد الملك كردين)[4] والعلاء بن رزين[5] ويونس بن عبدالرحمن[6].. وعلاوة على كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام، هناك كتب أخرىٰ للعلماء، مثل كتاب (الدعاء) وكتاب (الرحمة) لمؤلفهما سعد بن عبدالله كانت موجودة عند الشهيد الأول أيضاً.[7] وقد نقل الشيخ الحرّ العاملي (٣٤) حديثاً في كتابه (وسائل الشيعة) عن كتاب (ذكرىٰ الشيعة) غير موجودة في الكتب الأربعة الحديثية المعروفة.[8]

إن تصريح الشهيد الأول في كتاب (غاية المراد) و نقل هذا العدد من الحديث في كتاب (الذكرىٰ) في بابين فقهيين فقط ـ الطهارة والصلاة ـ يشير إلىٰ أن الشهيد الأول كانت عنده كتب كثيرة من كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام، وإلىٰ أنّ مصادره لم تكن محدودة بالكتب الأربعة، وعلى هذا الأساس يمكن إيراد الاحتمال القائل بأن الأحاديث الأخرىٰ التي استدلّ بها في كتبه الأخرىٰ و الموجودة في مصادر أخرىٰ، قد نقلت عن غير الكتب الأربعة، وأنه لا دليل ـ إلا في الموارد المصرّح بها ـ علىٰ أنّ الشهيد الأول قد نقل تلكم الأحاديث من الكتب الاربعة.

١. نفس المصدر، ٢ / ٤٣٢ و ٣ / ١٠ بعبارة: «روىٰ علي بن إسماعيل الميثمي في كتابه عن ابي خالد القمّاط».
٢. نفس المصدر، ٣ / ١٠ بعبارة: «روي البزنطي باسناده إلىٰ حمّاد اللّحّام» و ٤ / ٨.
٣. الملفت للنظر أن مصحّحي كتاب (ذكرىٰ الشيعة) لم يذكروا لبعض هذه الأحاديث وفي أيٍّ من الكتب الحديثية سنداً.
٤. حاشية قواعد الأحكام (مطبوعة ضمن موسوعة الشهيد الأول) ١٤ / ٥٠٧ و ٦٣٣.
٥. نفس المصدر، ١٤ / ٢١٦.
٦. نفس المصدر، ١٤ / ١٧٩، ١٩١، ١٩٢.
٧. ذكرىٰ الشيعة، ٢ / ٤٣٢ و ٤ / ٢٦٨.
٨. وسائل الشيعة، ١ / ١٢٧، ٢١٥، ٣٧٤ و ٣ / ٢٢٥، ٤٤٧. بحار الأنوار، ٧٩ / ٣٦٣ و ٨٢ / ٦١، ١١٨ وموارد كثيرة أخرىٰ.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

٢-١- مناقشة في تبرير الشيخ البهائي وصاحب (المعالم):

بناءً على هذه الشواهد، فإن أصل قول العالمين والفقيهين المبرزين الشيعيين ـ الشيخ البهائي وصاحب (المعالم) ـ يواجه إشكالاً، وتبريرهما فيما يرتبط علة تنويع الحديث غير مقبول[١].. وعليه؛ يبدو لزاماً أن تعرض نظرية أخرىٰ ـ فيما يتعلق بتنويع الحديث من قبل العلّامة الحلّي ـ متفقة بشكل أعمق مع الشواهد المتوفّرة..

٢- ضرورة الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي في مطالعات تاريخ الفكر

مطالعات تاريخ الفكر معروفة ومتعارف عليها في العصر الراهن. فالكثير من المحققين يجهدون بدراسة الأفكار والقيم الإلهية والبشرية ضمن مسارٍ واحد.. ولم يكن المذهب الشيعي مستثنىً عن هذه الشاكلة من الدراسة.. إذ شهدت العقود المتأخرة سعي كثير من الكتّاب ـ ولا سيما الغربيّون منهم ـ إلىٰ دراسة الواقع الشيعي علىٰ أساس الأساليب التاريخية. وإن العديد من هذه النظريات عبارة عن نظريات انتزاعية مجردة، لا تعتمد سوىٰ تحليل النص بعيداً عن الالتفات إلىٰ الجوّ الحاكم عليها.. وسنشير إلىٰ نماذج في هذا الإطار لاحقاً..

من جهة أخرىٰ، لابد من الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي لدىٰ مطالعات تاريخ الفكر ودراسته، ومن دون ذلك، فإن كثيراً من النظريات المطروحة في تاريخ الفكر ستكون غير كاملة.. وهذه النظريات مع ملاحظة الجوّ الفكري الحاكم علىٰ المفكرين والعلماء ستكون فاشلَة لدىٰ تحليلها. والمؤسف في الأمر أنّ كثيراً من النظريات المقولة ـ فيما يرتبط بتاريخ الفكر الشيعي ـ تعاني هذا النقص.. وإنه بداعي عدم الالتفات، أو قلّة الالتفات إلىٰ الوضع والجوّ الحاكم قد انتهت إلىٰ الخطاء في تحليل تاريخ الفكر.. وعلى هذا الأساس؛ يجب لدىٰ دراسة تاريخ الفكر عموماً، وتاريخ الفكر الشيعي خصوصاً أن تلاحظ الأجواء الاجتماعية..

وعلى مرّ التاريخ، كان الشيعة يرزحون تحت عوامل الضغط الشديد من قبل الحكومات

---

١. في خاتمة هذا المقال سنأتي علىٰ إيضاح دليل تبرير الشيخ البهائي والشيخ الحرّ العاملي.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

غيرالشيعية، ومع ذلك، فقد كان الأئمة عليهم السلام بالدرجة الأولىٰ كانوا يديرون المجتمع الشيعي مع عظيم ملاحظاتهم العقائدية والسلوكية عليهم. وبعد، جاء دور العلماء والفقهاء الشيعة.. وكان ذلك الضغط يتضاءل في بعض الحقب الزمنية، فيتاح للشيعة إظهار معتقداتهم وممارسة بعض شعائرهم. وإن عصر آل بويه ـ البوبهيين ـ (٣١٥-٤٤٧ق) أحد تلك العصور والمراحل التاريخية التي استطاع فيها الشيعة إظهار الكثير من معتقداتهم و ممارسة شعائرهم بشكل علني[١] وعلماء الشيعة في تلك الحقبة، ولا سيما الشيخ المفيد و السيد المرتضى والشيخ الطوسي قد اغتنموا تلكم الفرص المتاحة بأفضل شكل ممكن واستطاعوا عرض المعتقدات الشيعية بشكل منظم وكامل. و كان مسلك هؤلاء الكبار في بيان المعتقدات الشيعية قائماً ـ نوعاً ما ـ على الاستفادة في الأدب و المصطلحات الرائجة في تلك الحقبة، مضافاً ألىٰ الأسلوب و اللغة العلمية المتعارف عليها حينذاك.

والنموذج الواضح لهذا الأسلوب يمكن مشاهدته وتلمّسه في حقبة البويهيين فى قبل الشيخ المفيد (٣٣٦-٤١٣ق). ففي القرن الرابع الهجري، وبداعي غلبة الفكر المعتزلي في بغداد، فصار المفيد ـ بهدف بيان المعتقدات الكلامية الشيعية ـ إلىٰ الاستفادة فى الأدبيات الكلامية المعتزلة الرائجة في ذلك الزمان.[٢]

حرص عدد من المحققين الغربيّين إلىٰ التأكيد بأن الفكر الكلامي عند الشيعة قبل حقبة الشيخ المفيد لم يكن له وجود، وأنه هو من كان الأول في التأثر بالفكر الكلامي المعتزلي، مما دفع به إلىٰ إيجاد وعرض نظام فكري منسجم لدىٰ الشيعة.[٣] و فضلاً عن

١. وكمثال، انظر بهذا الصدد: محمدحسين افراخته وحميدرضا آذري نيا، (هويت اجتماعي شيعة إماميه در قرون متقدم ـ تحليل تاريخى) و: تحليل اجتماعي على قصيدة ابن منير الطرابلسي، مجله إمامت بزوهى، رقم ١٦: ٢٠٩-١٥٣.

٢. بهذا الصدد، انظر: المقاله العلمية التحقيقية للمرحوم الأستاذ آية‌الله محمدرضا جعفري: الكلام عند الإمامية: نشأته وتطوره وموقف الشيخ المفيد منه. مجلة (تراثنا) رقم ٣١-٣٠ /٣٠٠-١٤٧. وكذا الدكتور حسن علي في خاتمة رسالته الجامعية ـ الماجستير ـ إذ عرض نظرية مشابهة لنظرية الاستاذ محمدرضا جعفري.

٣. انظر: انديشه هاي كلامي شيخ مفيد، تأليف: مارتين مكدرموت.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

الإشكالات الأساسية الواردة على هذه النظرية[1] فكذا يمكن القول إن هذه النظرية ناشئة من عدم الالتفات إلىٰ التاريخ الاجتماعي لحقبة البويهيين والأجواء التي كان يعيشها عالم كالشيخ المفيد.

وتشبه الأجواء البويهيّة، أجواء حكومة المغول، وقبل هاتين الحقبتين، كانت حقبة سلالتين متطرفتين حكم فيها السلاجقة والخوارزمشاهيين الذين لم يقصّروا في إيذاء الشيعة والضغط عليهم. وبعد هجوم وحملة المغول.. تسنىٰ جوسياسي فى اليسروالانفتاح على الصعيد الاجتماعي، حيث أتيح لجميع الفرق والجماعات الفكرية الحديث عن معتقداتها في المجتمع المسلم.

وفيما يلي سيأتي الحديث بخصوص هذا القسم من تنويع الحديث من قبل العلّامة الحلي، ولكن قبل ذلك ينبغي التحقيق في نوع نظرة علماء مدرسة الحلّة فيما يخصّ الأحاديث الضعيفة..

٣- المحقق الحلي والروايات الضعيفة

وجّه المحقق الحلي في مقدمة كتابه النقد إلىٰ نظرة أفراد عدّوا الروايات الصحيحة أو السليمة السند معياراً.. فقال:

«أفرط الحشوية في العمل بخبر الواحد؛ حتىٰ انقادوا لكل خبر، وما فطنوا ما تحته من التناقض، فإن من جملة الأخبار قول الصادق عليه السلام: «إن لكل رجل منّا رجلٌ يكذب عليه». واقتصر بعض عن هذا الإفراط، فقال: كل سليم السند يعمل به، وما علم إن الكاذب قد يلصق والفاسق قد يصدق، ولم يتنبّه أنّ ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب، إذ لا مصنّف إلا وهو قد يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر الواحد المعدّل. وأفرط آخرون في طرف ردّ الخبر حتىٰ أحال استعماله عقلاً ونقلاً. واقتصر آخرون؛ فلم يروا العقل مانعاً، لكن الشرع لم يأذن في العمل به..وكل هذه الأقوال منحرفة عن السنن، والتوسّط إصوب، فما قَبِله الأصحاب أو دلّت القرائن على صحته؛ عُمل به، وما أعرض

١. كاتب هذه الدراسة، أورد سبعة إشكالات أساسية على هذه النظرية.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

الأصحاب عنه أو شذّ، يجب اطراحه.»[1]

فالمحقق الحلي في هذه العبارات يتوجه بالنقد إلىٰ الأفراد الذين يشرطون سند الرواية للعمل بها.. ويؤكد أنّ هؤلاء الأفراد لم يلاحظوا أن الإنسان الكاذب لا يمارس الكذب على سبيل الإطلاق، إذ لعل الفرد الفاسق يمكن أن يصدر عنه عمل سليم أو قول صادق.. و من جهة أخرىٰ؛ فالمحقق الحلي يذهب إلىٰ أنّ اشتراط صحة السند في العمل بالرواية نوع طعن بعلماء الشيعة، وذلك لاستحالة العثور علىٰ عالم لا يعمل بالخبر الضعيف. وفي الختام، وبعد نقل الأقوال المختلفة في هذا الإطار، رأيناه يذهب إلىٰ أن جميع هذه الآراء قد ابتعدت عن المسار الصحيح، وإلىٰ أن الأجدىٰ اختيار الطريق الوسط، وهو ما عمل به علماء الشيعة، أو ما لازمته قرائن الصحّة و دلت عليه.. فهو يُعمل به.

ويبدو أنّ مِن أهمّ القرائن من وجهة نظر المحقق الحلي في صحة الرواية الضعيفة؛ عدم وجود رواية معارضة لها. وهو في موارد كثيرة في (المعتبر) قد قبل روايات ضعيفة وعمل بها وأفتى علىٰ أساسها بداعي عدم توفّر ما يعارضها من الروايات.. وهو في بعض الموارد ضمّ عمل الأصحاب إلىٰ الرواية الضعيفة الخالية عن رواية معارضة، فعمل بها.. وهذه الموارد كثيرة جداً؛ نشير إلىٰ شطر منها:

المحقق الحلي وبعد نقل روايتين في وجوب الغسل بعد اسقاط الجنين المستوي الخلقة، مع انقطاع السند في الرواية الأولىٰ وضعف سماعة بن مهران[2] الوارد اسمه في طريق الرواية الثانية .. و هاتان الروايتان قد عُمل بها لعدم وجود المعارض، مضافاً إلى عمل الأصحاب بهما.. قال:

«ومن طريق الأصحاب ما رواه احمد بن محمد عمن ذكره قال: <إذا تمّ للسقط أربعة أشهر، غُسل>، و روى زراعة عن سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: <سألته عن السقط إذا

١. المعتبر في شرح المختصر، ١/ ٢٩.

٢. اعتبر بعض علماء الشيعة، منهم الصدوق والطوسي؛ سماعة بن مهران واقفياً. (من لا يحضره الفقيه، ٢/ ١٢١ والرجال للطوسي، ص ٣٣٧) ولكن على أساس الشواهد التي أوردها السيد الخوئي فإن اعتبار سماعة واقفياً لايبدو أمراً سليماً. انظر: معجم رجال الحديث، ٨ / ٢٩٩–٣٠٠. ومع ذلك، فإن عدم واقفية سماعة بن مهران لا يخدش بأصل البحث.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

استوت خلقته، يجب عليه الغسل و اللحد و الكفن> ؟ قال: «نعم؛ كلّ ذلك يجب إذا استوىٰ»[1] و لامطعن علىٰ الروايتين بانقطاع سند الأولىٰ وضعف سماعة فى سند الثانية، لأنه لا معارض لها مع قبول الأصحاب لهما».[2]

٢- بعد ذكر المحقق ضمن بحث (الأسآر) روايتين عن عمار بن موسىٰ الساباطي الذي هومن أعلام الفطحية وعلي بن أبي حمزة البطائني وهومن أعلام الواقفه.. كتب:

«لا يقال: علي بن أبي حمزة واقفي؛ وعمار فطحي؛ فلا يعمل بروايتها.. لأنّا نقول: الوجه الذي لأجله عمل برواية الثقة قبول الأصحاب و انضمام القرينة، لأنه لولا ذلك؛ لمنع العقل من العمل برواية الثقة، إذ لا وثوق بقوله.. وهذا المعنىٰ موجود هنا، فإن الأصحاب عملوا برواية هؤلاء كما عملوا هناك.

ولو قيل: فقد ردّ رواية كل واحد منهما في بعض المواقع. قلنا: كما ردّوا رواية الثقة في بعض المواضع متعلّلين بأنه خبر واحد، و إلّا فاعتبر كتب الأصحاب؛ فإنك تراها مملؤة من رواية عليٍّ المذكور وعمار، على أنّا لم نرَ من فقهائنا من ردّ هاتين الروايتين، بل عمل المفتين منهم بمضمونها.»[3]

نلاحظ هنا أن المحقق الحلي عدّ انضمام القرينة واحدةً من قرائن العمل بالرواية الضعيفة.

٣- المحقق و بعد نقله رواية علىٰ سندها إشكالان: أحدهما: وجود عبدالله بن بكير؛ الفطحي المذهب على المشهور. والآخر: كونها مرسلة.. ولكنه ـ المحقق ـ قبل الرواية بدليل عدم وجود رواية معارضة لها. قال:

«لما رواه ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام «في جنائز الرجال والصبيان والنساء، قال: توضع النساء ممّا يلي القبلة والصبيان دون والرجال دون ذلك» وهذه وإن

١. نقل هذان الحديثان في كتاب (تهذيب الأحكام) بهذا الشكل. انظر: تهذيب الأحكام ١٠/ ٣٢٨- ٣٢٩.

٢. المعتبر في شرح المختصر، ١ / ٣١٩.

٣. نفس المصدر، ١/ ٩٤.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

كان سندها ضعيفاً؛ لكنها سليمة عن المعارض.»[1]

وشبيه هذا الكلام تمّ بيانه في مورد رواية أخرىٰ عن عبدالله بن بكير أيضاً[2] كما أن (المعتبر) توفّر على موارد كثيرة، عمل فيها المحقق الحلي وقبلها لانعدام ما يعارضها وأفتىٰ على أساسها[3].

٣-١- ردّ الرواية الضعيفة بدليل الضعف حال التعارض

في أغلب الموارد التي ردّ فيها المحقق الحلي حديثاً بدليل ضعف السند، إنما كان أيضاً لمعارضة حديثاً صحيحاً.. وهذه الموارد خارجة عن حدّ الحصر في هذه الدراسة الموجزة، و إنما هنا نشير إلىٰ نموذج واحد.

فبعد نقله رواية عن عمار بن موسىٰ الساباطي، أشار المحقق الحلي إلى كونه فطحياً وقال: «ورواية عمار، وإن كان ثقة، لكنه فطحيٌّ؛ فلا يعمل بها مع وجود المعارض السليم»[4]

٤- غاية العلّامة الحلي من تنويع الحديث: إيضاح رأي الشيعة في المجتمع السلم..

حدثت الهجمة المغولية علىٰ العراق، وكان للعلامة الحلي ثمان سنوات من العمر، وحصل انفتاح سياسي إذ ذاك، فأتيحت له الفرصة باعتباره أكبر علماء الشيعة في تلك الحقبة ليعرش و يوضح أراء الشيعة في مختلف المواضيع الفقهية و الكلامية و حتىٰ الفلسفية. وقد كان الكمّ الكبير جداً لمؤلفاته شاهداً على هذا المدّعىٰ.

وكان قد راج وانتشر بين محدّثي المخالفين ـ من مطلع القرن الثالث الهجري و إلىٰ اليوم ـ تقسيم للحديث على ثلاثة أشكالٍ وعناوين: الصحيح و الحسن والضعيف،

---

١. نفس المصدر، ٢ / ٣٥٤.
٢. نفس المصدر، ٢ / ٥٨٩.
٣. نفس المصدر، ١/ ٤٩، ٢٥٢، ٦٢، ٦٠ (موردان)، ٣١٧ موارد كثيرة أخرىٰ.
٤. نفس المصدر، ١/ ٦٧.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

ولطالما استعمل محدثوا أهل الخلاف، مثل البخاري ومسلم والترمذي والنيشابوري والآخرون هذه المصطلحات والعناوين في إيضاح وتقسيم الروايات في مؤلفاتهم..

وبناء علىٰ ما تقدم فيما يرتبط باستعمال هذه المفردات والتقسيمات، عمد العلّامة الحلي ـ كما يبدو ـ إلىٰ استعمال هذه الاصطلاحات أيضاً أي أن العلّامة الحلي لدى بيانه آراء الشيعة ومواقفهم في مجتمع ذلك اليوم كما هو رائج ومعروف إذ ذاك بين أهل الخلاف. وإن كان قد اتّهم فى جهة بعض العلماء الذين تلوا حقبته بالتأثّر ومجاراة المخالفين ولكن يبدو أن العلّامة الحلي لم يستفد إلا من مصطلحاتهم، وقد تمكن ـ في تلك الحقبة المضطربة سياسياً واجتماعياً ـ من عرض وبيان آراء الشيعة ومواقفهم وتعريف الفقه الشيعى للآخرين.

وإن أحد المظاهر المهمة لخطوة العلّامة الحلي هذه ونتائجها، كان انتشار التشيع بعد الحملة المغولية التي انتهت بتأسيس الدولة الصفوية في أوائل القرن العاشر.[1]

وفضلاً عن ذلك، يبدو أن العلّامة الحلي الذي كان هو المبدع لنظرية «تقسيم وتنويع الحديث» لم يكن متقيّداً بهذا المعنى، وقد حرر كتبه ضمن جملة أساليب في هذا المضمار. وإن مصطلحات تقسيم الحديث المستعملة في مؤلفات العلّامة، كان أهل الخلاف من المشمولين في خطابها.. والحقيقة هي وجوب القول بأنه إنما تابع اسلوب من سبقه من العلماء، ولاسيما الشيخ الطوسي وانما الطريقة التي اعتمدها العلّامة الحلي في تنويع الحديث، هي في حقيقتها نوع تحديد للمصطلحات والسميات لأسلوب الشيخ الطوسي الفقهي.. و ليست إبداعاً من عنده..

وهذه الدراسة في واقعها تقرير عن تحقيق مفصل وكامل سيعمد إلىٰ نشره مستقبلاً ضمن دلائل ووثائق وأسانيد كثيرة. وإن المعتمد الأصل لهذه الدراسة كتابان فقيهان استدلاليان للعلامة، أي: (منتهىٰ المطلب) و (مختلف الشيعة) و سيتمّ عرض أكثر الشواهد من هذين الكتابين..

---

١. بعنوان مطالعة في هذا الإطار، حرّر المؤلف دراسة بخصوص ضرب السكك باسم إمام الزمان عليه السلام في تلك الفترة، في العدد (١٩) لمجلة (امامت پژوهي)..

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

٤-١-تفاوت كتب العلّامة الحلي

من بين كتب العلّامة الحلي الكثيرة جداً في الفقه، ثم ثلاثة كتب، هي (منتهىٰ المطلب) و(مختلف الشيعة) و(تذكرة الفقهاء)، لها أهميتها الخاصة بداعي استدلالها وتفصيلها؛ فكانت أهميتها تفوق أهمية كتبه الأخرىٰ.. وإن التحقيق في طريقة العلّامة في تأليفها له أن يكشف طريقة العلّامة واسلوبه وموقفه من أحاديث الشيعة.. وهذه الكتب الثلاثة فيها من التفاوت بينها من عدة جهات اساسيه.

١- أن كتابي (منتهىٰ المطلب) و(تذكرة الفقهاء) قد ألّفا في الفقه المقارن، إذ عمد العلّامة الحلي في هذين الكتابين وفي ذيل كل مسألة إلىٰ ذكر آراء علماء جميع فرق أهل القبلة.. وفي الوقت نفسه، كان معتمده الأصل في هذين الكتابين، ولاسيما (منتهىٰ المطلب) نقل آراء الشيخ الطوسي[١].. وكما في الاصطلاح، فإن هذين الكتابين قد حُرّرا لما خارج الاطار الشيعي، بعيداً عن التقيّد المذهبي.. وخلافاً لهذين الكتابين، هناك كتاب (مختلف الشيعة) الذي اكتفي فيه ـ باستثناء موارد محدودة ـ بذكر آراء علماء الشيعة.. ولذا؛ فإن من الممكن القول فيه بأنه كتاب ضمن الدائرة الشيعية.

٢- كتابا (منتهىٰ المطلب) و(تذكرة الفقهاء) ناقصان ولا يتضمنان كافّة الأبواب الفقهية، ولكن كتاب (مختلف الشيعة) بمثابة دورة فقهية شيعية كاملة.

٣- في كتابي (منتهىٰ المطلب) و(تذكرة الفقهاء) لم يتمّ التطرق التامّ إلىٰ اختلافات علماء الشيعة. أما كتاب (مختلف الشيعة) فقد اختصّ بهذا الأمر كما يحكي عنوانه.

إذ في هذا الكتاب لم يتم تجاهل ولو رأي فقيه شيعي في فرع فقهي يخالف الفقهاء الشيعة الآخرين. وإن كان الاختلاف الحاصل في الحرمة والكراهة والوجوب والاستحباب.. وعُمد إلىٰ بحثه وشرحه.

وفي حيث الزمان، كان كتاب (منتهىٰ المطلب) أول كتاب فقهي استدلالي للعلامة

١. اشار العلّامة الحلي نفسه في مقدمة كتابه إلىٰ هذه المسألة. انظر: منتهىٰ المطلب، ١/ ١٠.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

الحلي كتبه في سنة (٦٨٠ق)[١] ثم تلاه كتاب (مختلف الشيعة)[٢] ثم تلاه كتاب (تذكرة الفقهاء)[٣].

قبل الفرض الأول، وقبل مطالعة هذه الكتب الثلاثة، وبالنظر إلىٰ التفاوت والاختلاف الثاني والثالث.. فإن كتاب (المختلف) وبداعي جامعيته و ذكره اختلافات الشيعة، قد استفيد فيه من مصطلحات وأدبيات تقسيم الحديث وتنويعه.. ولكن إمعان النظر و مقايسة هذه الكتب الثلاثة يستتبع نتيجة معاكسةً تماماً.

ثم إن مقايسة الثلاثة المذكورة علامة التفاوت المقصود في طريقة تأليفها. فمصطلحات تنويع الحديث في كتابي (المنتهى والتذكرة) مشهودة بكثرة.

والعلّامة في هذين الكتابين وصف روايات بكونها صحيحة و حسنة و موثقة او ضعيفة، وذلك لمرّات عديدة، ولكنه في كتاب (المختلف) لم يستعمل مثل هذه المصطلحات إلّا نادراً.. ويبدو أن هذا التفاوت في طريقة التحرير ناشئ من التفاوت في مخاطبي العلّامة، ويمكن نسبته أيضاً إلىٰ الفرضية الابتدائية الواردة في هذا المقال، وهي استعمال المصطلحات والمفردات الرائجة في ذلك الحين. فالعلّامة الحلي في كتابي (المنتهىٰ والتذكرة) كان بصدد تعريف ونشر الفقه الشيعي إلىٰ وفي اجواء غير شيعية. فاستعمال المصطلحات الرائجة كانت الغاية منه المخاطبة.. أما في كتاب (المختلف) حيث كان مخاطبوا العلّامة مجتمع الشيعة.. فلم تكن ثمّ حاجة إلىٰ تنويع الحديث مع كاملية الكتاب و مع بحثه الخلافيات..

٤-٢- تقسيمات الحديث في مؤلفات العلّامة الحلي

أبدي العلّامة الحلي في مؤلفاته، وفي مقدمة كتابه (منتهىٰ المطلب) تعريفه تقسيمات

---

١. صرح العلّامة في مقدمة الكتاب أنه ألفة في سنّه الثانية والثلاثين (من عمره الشريف). انظر: نفس المصدر.
٢. يكتب الشيخ آقا بزرك أن بعض نسخ (مختلف الشيعة) قد رآها وكان تاريخ إتمامها سنة (٦٩٩ق) انظر: الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة، ٢٠ /٢١٨.
٣. احتمل الشيخ أقا بزرك ـ وعلى اساس تاريخ اتمام بعض الابواب الفقيهة لهذا الكتاب ـ أن تكون بداية تأليفه في سنة (٧١٠) انظر: نفس المصدر، ٤ /٤٤.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

الحديث المتعدده، إذ كتب في مقدمته الثامنة عن التقسيمات المذكوره بما أدناه:

«إنه قد يأتي في كتابنا هذا... وقد يأتي في بعض الأخبار أنه في الصحيح، ونعني به: ما كان رواته ثقات عدولاً، وفي بعضها في الحسن، و نريد به: ما كان بعض رواته قد أثنى عليه الأصحاب، و إن لم يصرّحوا بلفظ التوثيق له؛ وفي بعضها في الموثق، ونعني به: ما كان بعض رواته من غير الإمامية؛ كالفطحية والواقفية وغيرهم، إلا أن الأصحاب شهدوا بالتوثيق له[1]»

فكما يلاحظ، قد عرض العلّامة الحلى منتهىٰ المطلب توضيحاً فيما يرتبط بالحديث الصحيح والحسن والموثّق، فيما امتنع عن تعريف الحديث الضعيف.. فلو كان هدف العلّامة بيان تقسيمات جميع الحديث، فكان لابد له من بيان تعريف الحديث الضعيف.

٥-مستوىٰ التزام العلّامة الحلي بالتقسيمات المذكورة

رغم أن العلّامة الحلي هو الذي أدخل تقسيمات الحديث في الساحة الروائية والفقهية لدىٰ الشيعة، إلا أنّ النقطة المهمة تحقيق مد ميزان ومستوىٰ التزام العلّامة الحلي بهذه التقسيمات في تراثه الفقهي. فلدىٰ مراجعة كتب العلّامة الحلي يمكن القول أنه في كتبه لم يكن له ذلك الالتزام الكبير بنتائج تقسيمات الحديث.. وهو في موارد كثيرة، قد استند إلىٰ أحاديث ضعيفة ـ حسب التقسيمات الرايجة هذه ـ في فتاواه. والعلّامة الحلي- وبذكائه المعروف، ولتحقيق هدفه في بيان آراء الشيعة في ذلك العصر؛ قد استثمر الأحاديث الضعاف بحيث لا يتسنىٰ إدراكها إلا بمطالعة دقيقة في كتبه.

وهذا الرأي لا يؤدي إلىٰ القول بوجود اضطراب في الطريقة الفقهية للعلّامة الحلي، و إنّما هو مؤيد المدّعىٰ الابتدائي في هذه الدراسة فيما يرتبط باستثمار العلّامة للأدبيات والمصطلحات التي كانت رائجة معهودة في تلك الحقبة، من دون الالتزام العملي بتلك التقسيمات.. و إن التفاوت المشهود في تأليف العلّامة لكتبه المتنوعه من شأنه تقوية هذا الاحتمال.

---

١. منتهىٰ المطلب، ١/ ٩ و١٠.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

٥-١- الروايات الضعيفة في كتاب (منتهىٰ المطلب)

بمراجعة كتاب (منتهىٰ المطلب) ينبغي القول إن العلّامة الحلي قد تعامل مع الروايات الغصيفة بشكلين، وإنه لابد من التفكيك بينهما: مقام العمل بالرواية، و مقام التعارض:

٥-١-١- العمل بالروايات الضعيفة في كتاب (منتهىٰ المطلب)

العلّامة الحلي في كتابه (منتهىٰ المطلب) ولدى العمل بالرواية، فان كانت الرواية صحيحة أو حسنة أو موثقة، أشار إليها بصفتها وعنوانها ثم استدل بها..

وفي هذه الحالة عادةً، وكان المصدر الأصل لدىٰ العلّامة الحلي في نقل الحديث كتاب (تهذيب الأحكام) للطوسي، تراه يستعمل القول: «روي الشيخ في الصحيح» أو: «في الحسن» أو: «في الموثّق». أما إذا كان الحديث ضعيفاً، ومال العلّامة إلىٰ الإفتاء على أساسه، فإنه لا يذكر شيئاً عن ضعفه أبداً.. والحقيقة هي أن العلّامة الحلي إذا أراد الإفتاء على اساس الحديث الضعيف، فإنه لا يشير أبداً إلىٰ صفته و ضعفه.. وإنه في جميع الموارد التي لم يشر فيها العلّامة الحلي إلىٰ صفة الحديث؛ فهو حديث ضعيف تبعاً[1] ولكنه أفتى على أساسه، وعند مراجعة كتب الحديث يتبيّن ضعف الحديث، من قبيل ضعف الراوي أو الإرسال أو الاضمار أو سائر أسباب الضعف.. وإن الشواهد المتوفرة في كتاب (منتهىٰ المطلب) علىٰ هذا كثيرة جداً، وإن الموارد التي سلكها العلّامة بهذا المسلك عديدة جداً.. ويكفي أنه في الموارد التي لم يتكلم فيها العلّامة ـ في مقام العمل بالرواية ـ واكتفى بايراد عبارة: «روىٰ الشيخ بسنده» أن ينظر إلىٰ المصادر الروائية ليتبين مدىٰ الضعف فيها.. والمسألة المهمة هنا، أنه لدىٰ توفر عدة احاديث ضعيفة خاصة بحكم واحد، ولكن العلّامة يتجرّد عن الاشارة إلىٰ ضعف الحديث و يعمد إلىٰ الافتاء علىٰ أساسه.

ونموذج آخر؛ أن العلّامة الحلي طالما أفتىٰ بناءً علىٰ مرسلات ابن أبي عمير، مع أنه

---

١. في جميع هذه الموارد استعمل العلّامة الحلي عبارة: «روىٰ الشيخ».

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

لم يذكر المشهور بين علماء الشيعة فيما يرتبط بقبول مرسلات المشايخ الثلاثة.[1]

وفضلاً عن الأسلوب المذكور أعلاه، فإن العلّامة الحلي قد استعمل في كتابه (المنتهىٰ) اصطلاحات خاصة؛ لم يستعملها في أيٍّ من كتبه الأخرىٰ.. اصطلاحات من قبيل: «موافق للمذهب» أو «مناسب للمذهب» حيث تكررت في كتاب «منتهىٰ المطلب» كثيراً.[2]

وفي جميع هذه الموارد؛ يصرح العلّامة بأنه مع وجود الضعف في الرواية إلا أنه يُعمل بها لا تّصافها بهذه الميزة.

وبالنظر إلىٰ ميزة كتاب (منتهىٰ المطلب) وأنه يخاطب مَن هم خارج الدائرة الشيعية ـ الفرضية الأصلية في هذه الدراسة ـ فإنه يلزم القول بأنه لما كانت غايته إيصال الصوت الشيعي إلىٰ مجتمع مخالفي أهل البيت عليهم السلام، فقد جهد في استثمار المصطلحات المشهورة في تلك الحقبة بينهم.. وفي كتاب (منتهىٰ المطلب) الذي كتب للشيعة و غيرالشيعة، والذي تضمن رأي المخالفين أو آراءهم في ذيل كل مسألة، كان من اللازم استعمال المصطلحات المشار إليها بكثرة.. فيما عمد العلّامة الحلي لدىٰ قبوله حديثاً ما، وكان في عداد الضعاف فى حيث السند، فإنه لم يورد كلمة واحدة حتّىٰ بخصوص ضعفه.. ثم أفتىٰ بناءً عليه.

٥-١-٢- الروايات الضعيفة في مقام التعارض

ما تقدم القول فيه كان فيما يرتبط بسلوك العلّامة الحلي تجاه الروايات الضعيفة، وفي مقام العمل بها.. وعلى الضفّة الأخرىٰ، فإن العلّامة في مقام التعارض بين روايتين أو أكثر، حيث يكون بعضها صحيحاً و بعضها حسناً و بعضها موثقاً، و بعضها ضعيفاً.. فياترىٰ كيف كان موقفه و عمله تجاه ذلك كلّه؟!

---

١. نفس المصدر، ٢ /٢٧٢ و ٣ / ٢٧ و ٢٨٩، وموارد أخرىٰ.

٢. كنموذج، انظر: نفس المصدر، ١/ ١١٣، ١٥٧، ١٦٨ (موردان)، ٢٧٧. و ٢ /٣٥٢ و ٤/ ٣٦٤ و موارد أخرىٰ.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

في كتابه (منتهىٰ المطلب) اِنما يبحث العلّامة الحلي عند معارضة الرواية الضعيفة للنماذج الأخرىٰ؛ ضعف الروايه.. ثم يعمد إلىٰ طرحها لهذا السبب.. وفي الواقع، حين يطرح العلّامة حديثاً بداعي ضعفه، فذلك حين تكون جميع الروايات متعارضة. بدليل اختلاف الحديث الضعيف مع الحديث الصحيح أو الحسن أو الموثق.. فإنه لا يستند إلىٰ الضعيف، بل يفتي بناء على الاحاديث الأخرىٰ.. وهذا الاسلوب هو ما كان الشيخ الصدوق والطوسي يعملان به في كتبهما.[1]

٥-٢- مصطلحات العلّامة الحلي في كتاب (مختلف الشيعة)

بالنظر إلي ميزة كتاب (مختلف الشيعة) الداخلية المتعلقة بمخاطبة الشيعة لاسراهم، فإنه يمكن القول بأنّ مصطلحات و اسلوب هذا الكتاب يختلف مع ما للكتابين الآخرين، ويضاف إلىٰ هذا أنّ كتاب (المختلف) من حيث الزمان، قد ألّف بعد كتاب (المنتهىٰ)، و علىٰ هذا الاساس تكون الفرضية الابتدائية على أساس تأثر كتاب (المختلف) بكتاب (المنتهىٰ) من حيث الاصطلاحات في تقسيمات الحديث.. هذا من حيث الأمر النظري؛ أما العملي، فالأمر ليس كذلك، إذ العلّامة في كتابه الثاني لم يتأثر بكتابه الأول أبداً

٥-٢-١- الاستفاده الأقل من مصطلحات تقسيمات الحديث

أدبيات و مصطلحات العلّامة الحلي في كتاب (مختلف الشيعة) ذي البعد الداخلي التامّ، اقتصرت علىٰ الإشارة إلىٰ الصحيح في الأحاديث. وإن جميع الموارد التي استعمل فيها العلّامة الحلي مصطلح «الضعيف» كعبارة: «في الضعيف» و «في سنده ضعف» وأمثال ذلك، فإنها لا تتجاوز العشرين مورداً في الكتاب كله.

والعلّامة الحلي في كتابه (مختلف الشيعة) لم يصف الحديث بالصحيح الّا حين يكون صحيحاً، وفي حال العمل بالحديث الضعيف، فقد عمل بها دون الإشارة الىٰ ضعفها.. وحين تعارض الروايات، يعمد العلّامة إلىٰ بحث أسانيدها، ولكنه لم يستعمل

١. كنموذج، انظر: من لا يحضره الفقيه، ٢ /١٢١ و٤ / ٣٣٤، و تهذيب الأحكام، ٧ / ١٠١، ٣٦١ و ٩ / ٧٧ و موارد كثيرة أخرىٰ.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

مصطلح «ضعيف» فيما لم يستعمل مصطلح «مرسل» كما هو المتعارف في الأدب الفقهي والأصولي الشيعي.. وهكذا كان مسلك مَن سبقه مِن علماء الشيعة، لا سيما الطوسي منهم.

٥-٢-٢- العمل بمرسلات المشايخ الثلاثة

البحث في حجية مراسيل محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيىٰ وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي كان مطروحاً بين علماء الشيعة منذ القدم. وقد عاجله الشيخ الطوسي هذا المطلب في كتاب (عدّة الأصول)[١] والكثير من علماء الشيعة قد قبلوا هذه المرسلات على هذا المبنىٰ وأفتوا بهذه الروايات، أو عدّوا الأفراد الذين رووا عن هؤلاء الأفراد ثقاتٍ.[٢]

وقد قبل العلّامة الحلي في كتابه (مختلف الشيعة) هذه القاعدة، وأفتى على أساسها في موارد عديدة..[٣] و لم تجرِ الإشارة إلىٰ هذه القاعدة في كتاب (منتهىٰ المطلب)، ولكن العلّامة أستند في فتواه في موارد عديده على مرسلات هؤلاء الاشخاص الرواة.. و الملفت للنظر أن العلّامة في معظم هذه الموارد استعمل عبارة: «روىٰ الشيخ في الصحيح عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا.»

٥-٢-٣- اعتماد قاعدة إجماع (رجال الكشّي)

في (رجال الكشي) ذكر جماعة من أصحاب الأئمة عليهم السلام علىٰ أنهم أصحاب الإجماع، و أنهم جماعة حصل الأجماع من علماء الشيعة على كونهم أفراداً ثقات.[٤] ولم ترإشارة في كتابي (المنتهىٰ) و (التذكرة) الىٰ هذه القاعدة باعتبارها قاعدة خاصّة بالجوّالشيعي، أما في كتاب (المختلف) فقد تمت الفتوىٰ على أساسها في عدة حالات، حيث اعتمدت روايات هؤلاء الأفراد.[٥]

---

١. العدة في أصول الفقه، ١/ ١٥٤.

٢. كنموذج؛ انظر: تعليقة على منهج المقال، ١/ ١٤٦ و ١٤٧، ويذهب فقهاء الشيعة أيضاً إلىٰ هذا.

٣. مختلف الشيعة، ١ / ٢٥٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٤١١ و ٥ / ١٤٠ و ٧ / ٦٩ و ٨ / ٣٦٠ و موارد أخرىٰ.

٤. رجال الكشي، ص ٢٣٨، ٣٧٥، ٥٥٦.

٥. مختلف الشيعة، ٢ / ٢٠٨ و ٣ / ٧١، ١٤٥ و ٧ /٧١ وموارد أخرىٰ.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

٥-٢-٤ - العمل بمرسلات كبار علماء الشيعة

فضلاً عن هذا، فإن العلّامة الحلي في كتابه (مختلف الشيعة) قد افتىٰ بناءً علىٰ مرسلات علماء الشيعة الكبار، فهو في بعض فتاواه في هذا الكتاب استند إلىٰ مرسلات الشيخ الصدوق والشيخ المفيد وابن ابي عقيل، و أدناه نماذج مما ذكر:

أ ـ مرسلة الشيخ الصدوق

في بحث حرمة استيفاء الأجر على الأذان[١] نقل العلّامة حديثاً مرسلاً واحداً فقط من كتاب (من لايحضره الفقيه)،[٢] ثم قال:

«لا يقال: هذا الحديث مرسلٌ فلا يكون حجّةً... لأنّا نقول: أمّا الأول؛ فلأنه و إن كان مرسلاً؛ لكن الشيخ أباجعفر بن بابويه من أكابر علمائنا؛ وهو مشهور بالصدق والثقة والفقه، والظاهر من حاله أنه لا يُرسل إلا مع غلبة ظنّه بصحة الرواية، فحصل الظنّ بهذه الرواية، فتعيّن العمل بها؛ خصوصاً وقد اعتضدت بفتوىٰ الأصحاب إلّا من شذّ»[٣]

ب ـ مرسلة الشيخ المفيد

في بحث من وجب عليه الحج وانطلق إلىٰ مكة، ولكنه يموت في الطريق.. كتب بعد نقله رواية من كتاب (المقنعة):[٤]

«وقال المفيد في (المقنعة): قال الصادق عليه السلام: «من خرج حاجّاً فمات في الطريق، فإنه إن كان مات في الحرم فقد سقطت عنه الحجّة، و إن مات قبل دخوله الحرم لم يسقط عنه الحج؛ فليقض عنه وليه». وهذا الشيخ ثقة تقبل مراسيله كما يُقبل مُسندُه».[٥]

---

١. يلاحظ بدقّة أنّ حكم العلّامة بالحرمة دون الكراهة، ليكون الحديث عن قاعدة التسامح في أدلة السنن.

٢. كتاب: من لا يحضره الفقيه، ٣ / ١٧٨: «وأتىٰ رجل أميرالمؤمنين عليه السلام فقال: يا أميرالمؤمنين! والله إني لأحبّك، فقال له: ولكني أُبغضك! قال: ولِمَ؟ قال: لأنك تبغي في الأذان كسباً وتأخذ على تعليم القرآن أجراً».

٣. مختلف الشيعة، ٤ /١٦، ١٧.

٤. المقنعة، ص ٤٤٥.

٥. مختلف الشيعة، ٤ / ١٦، ١٧.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

ج- مرسلة ابن أبي عقيل العماني

في بحث تقسيم غنائم اموال البغاة كتب العلّامة الحلي بعد نقل فتوىٰ واستدلال ابن أبي عقيل برواية واحدة:

«واستدل ابن ابي عقيل بما روىٰ أن رجلاً من عبدالقيس قام يوم الجمل فقال: يا أميرالمؤمنين! ما عدلتَ حين تقسّم بيننا أموالهم، ولا تقسّم بيننا نساءهم ولا أبناءهم!؟ فقال له: «إن كنتَ كاذباً فلا أماتك الله حتىٰ تدرك غلام ثقيف، وذلك أن دار الهجرة حرمت ما فيها؛ ودار الشرك أحلّت ما فيها، فأيكم يأخذ أمه من سهمه؟» فقام رجل فقال: وما غلام ثقيف يا أميرالمؤمنين؟ قال: «عبد لا يدع لله حرمة إلا هتكها». قال: يُقتل أو يموت؟ قال: «بل يقصمه الله قاصم الجبارين». والأقرب ما ذهب إليه المشايخ الثلاثة لنا مارواه ابن أبي عقيل، وهو شيخ من علمائنا؛ تقبل مراسيله؛ لعدالته ومعرفته».[1]

النقاط أعلاه تؤكد أن مصطلحات العلّامة الحلي في كتاب (المختلف) ذات منحىً يخاطب الشيعة والأجواء الشيعية الخاصّة، خلافاً لكتاب (المنتهىٰ) حيث المخاطب فيه أهل السنة أيضاً.. ومن هنا، فقد استعمل العلّامة مصطلحاتهم التي يعرفونها فيما بينهم.

٦- المحقق والعلّامة الحلّيّان استمرار لمنهج الطوسي

بالبناء على ما تقدم، اتّضح أنّ المحقق الحلي والعلّامة الحلي يعملان بالروايات الضعيفة لدىٰ عدم وجود المعارض لها.. وهناك شواهد جمّة أنّ هذه الطريقة ـ في الحقيقة ـ هي نوع استمرار لمنهج الشيخ الطوسي في التعامل مع الروايات.

ويصرح هذا الأخير في مقدمة كتابه (تهذيب الأحكام) فيما يرتبط بمنهجيته في التعامل مع الروايات، وأنه يسعىٰ إلىٰ توجيه الروايات المتعارضة تجنّباً للبحوث السندية.. قال:

---

١. نفس المصدر، ٤ / ٤٥١.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

«ومهما تمكنت من تأويل بعض الأحاديث من غير أن أطعن في أسنادها؛ فإني لا أتعدّاه.»[1]

ويمكن اعتبار هذا التصريح كونه أفضل تبرير لهذا الأمر، وذلك أنّ الشيخ الطوسي في موارد كثيرة من كتابه قد عمل بروايات الأفراد الضعاف، فيما ردّ روايات هؤلاء الأفراد في موارد أخرىٰ.. وفي الواقع؛ إن عبارة الشيخ الطوسي هذه بمثابة مفتاح أصل لدىٰ مطالعة كتاب (تهذيب الأحكام) مما يشير إلىٰ أنه يعتمد منهجية تقديم المتن علىٰ الراوي، وأنه يضع البحوث السندية في الدرجة الثانية وفضلاً عن ذلك؛ فقد أكد الشيخ الطوسي في كتابه (عدة الأصول) هذه المسألة. فهو في الفصل الخامس لهذا الكتاب، وفيما يرتبط بقرائن صحّة الأخبار، وكذا في بحث تعارض الأخبار عالج بحوثاً مهمة جداً.

وقد كتب الطوسي بخصوص حجّية روايات الأفراد الضعاف:

«وأما ما ترويه الغلاة والمتهمون والمضعفون وغير هؤلاء.. فما يختص بالغلاة بروايته.. وكذلك القول فيما ترويه المتهمون والمضعفون، وإن كان هناك ما يعضد روايتهم ويدل على صحتها؛ وجب العمل به، وإن لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحة؛ وجب التوقّف في أخبارهم، ولأجل ذلك؛ توقف المشايخ عن أخبار كثيرة هذه صورتها ولم يرووها واستثنوها في فهارسهم من جملة ما يروونه من التصنيفات»[2]

وكلام الشيخ الطوسي هذا؛ هو القرائن على صحة أخبار الأفراد الضعاف التي صرح بها المحقق والعلّامة الحلّيّان.

وقد كتب الشيخ الطوسي بخصوص روايات الأفراد الفاسدي العقيدة؛ مثل الفطحيين والواقفة:

«وإذا كان الراوي من فرق الشيعة؛ مثل الفطحية والواقفة و الناووسية وغيرهم؛ نُظر فيما يرويه.. فإن كان هناك قرينة تعضده، أو خبر آخر من جهة الموثقين بهم؛ وجب العمل به. وإن كان هناك خبر آخر يخالفه من طريق الموثوقين؛ وجب إطراح ما اختصّوا

١. تهذيب الأحكام، ١/ ٣، ٤.

٢. العدة في أصول الفقه، ١/ ١٥١.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

بروايته والعمل بما رواه الثقة.. وإن كان ما رووه ليس هناك ما يخالفه ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه؛ وجب أيضاً العمل به إذا كان متحرجاً في روايته موثوقاً في أمانته.. وإن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد. ولأجل ما قلناه؛ عملت الطائفة بأخبار الفطحية، مثل عبدالله بن بكير وغيره. وأخبار الواقفه مثل: سماعة بن مهران وعلي بن أبي حمزة وعثمان بن عيسىٰ، ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضال وبنو سماعة والطاطريون و غيرهم فيما لم يكن عندهم فيه خلافه»[1]

لقد تمسك المحقق الحلي والعلّامة الحلي بهذه الطريقة، ؛ إذ تركوا روايات الأفراد الفاسدين في الدين في حال وجود و حصول التعارض بين مروياتهم ومرويات الأفراد الشيعة الإماميين..

وفي الحقيقة يتسنّىٰ القول أن التقسيم المذكور من قبل العلّامة الحلي هو نوع تسمية وعنونة وجعل مصطلحات علىٰ منهجية الطوسي.. بمعنىٰ أنه أسلوب لا يختصّ به العلّامة الحلي ولم يكن هو من رسمه بدءًا.

٧- ضياع مصادر الحديث الشيعية في القرن التاسع و سطوة البحوث السندية

بناءً على ما تقدم: اتّضح أنّ المصادر الأصلية للروايات الشيعية كانت متوفرة موجودة بأيدي علماء الشيعة حتى عصر الشهيد الأول في أواخر القرن الثامن الهجري.. وبعد استشهاد الشهيد الأول، لا تجد عالماً كبيراً مميزاً بين علماء الشيعة.. وكمثال على ذلك، لدىٰ مراجعة كتاب (طبقات أعلام الشيعة) تأليف المرحوم الشيخ آقا بزرك الطهراني، يتّضح أن أصغر مجلدات موسوعة يعود إلىٰ القرن التاسع.. و يبدو أن في هذا القرن قد توقفت حركة انتقال المأثور الروائي الشيعى، و تحددت مصادر الموروث الحديثي الشيعي بالكتب الأربعة.. حتىٰ لكانَ العلماء الذين جاؤوا بُعيد القرن التاسع لم يكن عندهم غير الكتب الأربعة.. بل إن مصطلح (الكتب الأربعة) قد ظهر للوجود في مؤلفات الشهيد الثاني لأول مرة.[2]

---

١. نفس المصدر، ١ / ١٥٠-١٥١.

٢. الروضة البهية، ١/ ٣٤٤ و٢/ ٣٣٦ و ٧ / ٢٢٥. مسالك الأفهام، ٥ / ٣٤٣ و ٩ / ٢٩٠ و ١٥ / ١٩٢، ٤٩٨ و موارد أخرىٰ.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

ولطالما أشار الشهيد الثاني في مؤلفاته إلىٰ عدم وجود الدليل على الفتوىٰ.[1] وابن الشهيد الثاني؛ صاحب (المعالم) طالما شكا في مقدمة كتابه (منتقىٰ الجمان) عدم توفّر مصادر الحديث الشيعي،[2] بل إن جميع الكتب التي أُلّفت من قبل علماء القرن التاسع، مثل كتب الشهيد الثاني و (مجمع الفائدة والبرهان) و (مدارك الأحكام) وغير ذلك؛ لم تنقل فيها رواية عن مصادر الحديث لأصحاب الأئمة عليهم السلام، بلى وحتى من كتب الشيخ الصدوق[3].. و لايمكن اعتبار هذا المآل عائداً إلىٰ عدم مطالعة العلماء لتلكم المصادر، أو اتهامهم بقلّة التتبّع في المصادر الحديثية الأوّليّة.. و إنما ذلك ناشىء ـحقاًـ عن فقدان أو اندثار تلكم المصادر.

ومن جهة أخرىٰ، وبعد تأليف كتابي (بحار الأنوار) و (وسائل الشيعة) في أواخر القرن الحادي عشر، حيث اتّسعت دائرة الاستناد إلىٰ الأحاديث في الكتب الفقهية الشيعية وقد بدأ علماء الشيعة في القرون اللاحقة بالاستناد إلىٰ رواياتٍ غير الروايات المتوفرة في الكتب الأربعة. وإنّ مقارنة كتب القرن العاشر، مثل كتب الشهيد الثاني و (مجمع الفائدة والبرهان) و (مدارك الأحكام) مع الكتب الأخرىٰ المؤلّفة بعد القرن الحادي عشر، مثل كتب الوحيد البهبهاني و (مستند الشيعة) و (رياض المسائل) و (الحدائق الناضرة) من شأنها أن تثبت هذه الحقيقة..

ويبدو أن تبرير أو إسناد العالمين الشيعيين الكبيرين، أي الشيخ البهائي و صاحب (المعالم) تقسيمات الحديث الأربع، و أنها عائدة إلىٰ ضياع المصادر الشيعية في حقبة العلّامة، غير منطبق مع الواقعيات الموجودة في الموروث العلمي لعلماء مدرسة الحلّة والشهيد الأول.. وكأنّ ضياع واندثار المصادر الشيعية في القرن التاسع وعدم توفرها لدي علماء تلك الحقبة، أدّىٰ بعلماء القرن العاشر إلىٰ الظنّ و احتمال أن تكون المصادر المقصودة قد فقدت في زمن العلّامة الحلي؛ فاضطر إلىٰ تقسيم الحديث.

١. انظر: اجازة الشهيد الثاني إلىٰ الشيخ تاج الدين بن هلال الجزائري في بحار الأنوار، ج ١٠٥ / ١٤٣.
٢. منتقىٰ الجمان، ١ / ١-٤.
٣. نقل في مدارك الاحكام مراراً أحاديث من كتاب علل الشرايع للشيخ الصدوق انظر: مدارك الأحكام، ١ / ١٨٢ و ٣ / ٤٩ و ٤ / ١٢٥ وعدة موارد أخرىٰ وليس ثم أثر في هذا الكتاب لمؤلفات حديثية شيعية أخرىٰ

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

فهرس المصادر

١- افراخته، محمدحسين «كتابهاي أصحاب أئمة عليهم السلام سرمايه فرهنگي شيعيان: كتاب عبدالله بن علي حلبي».

٢- أفراخته، محمدحسين وآذري نيا، حميدرضا، «هويت اجتماعي شيعة إمامية در قرون متقدم: تحليلي تاريخ ـ جامعه شناسانه برقصيده ابن منير طرابلسي»، مجله إمامت بزوهي، عدد ١٦، السنة الرابعة، ص ١٥٣-٢٠٩.

٣- جعفري، محمدرضا، «الكلام عند الامامية، نشأته و تطوره و موقف الشيخ المفيد منه»، مجلة تراثنا، رقم ٣٠-٣١، ص ١٤٤-٣٠٠.

٤- الحلي، يحيىٰ بن سعيد، (الجامع للشرائع)، تحقيق عدة من الفضلاء. قم، منشورات مؤسسة سيدالشهداء عليه السلام، ١٤٠٥ق.

٥- الخوئي، ابوالقاسم، (التنقيح في شرح العروة الوثقىٰ)، تقريرات ميرزا علي الغروي، النجف، مطبعة الآداب، ١٣٨٠ق.

٦-الخوئي، أبوالقاسم، (معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة)، النجف، مطبعة الآداب ١٣٩٠ق.

٧- الشهيد الأول، (حاشية قواعد الأحكام)، موسوعة الشهيد الاول، ج ١٤، قم، المركز العالمي للعلوم والثقافة الإسلامية، ١٤١٥ ق.

٨- الشهيد الأول، (غاية المراد في شرح نكت الإرشاد)، تصحيح رضا مختاري، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٤ق.

٩- الشهيد الأول، محمد بن مكي، (ذكرىٰ الشيعة في احكام الشريعة)، تصحيح مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٩ ق.

١٠- الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، (الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية)، تصحيح محمد كلانتر، النجف، منشورات جامعة النجف الدينية، ١٣٩٦ ق.

١١- الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، (مسالك الأفهام إلىٰ تنقيح شرائع الإسلام)، قم، مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤٢٩ق.

١٢- شيخ آقا بزرك الطهراني، (الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة)، بيروت، دار الأضواء، ١٩٨٣م.

١٣- الشيخ البهائي، (مشرق الشمسين)، مشهد، مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٤ق.

١٤- الشيخ الحر العاملي، محمد بن حسن، (تفصيل وسائل الشيعة إلىٰ تحصيل مسائل الشريعة)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤١١ق.

١٥- الشيخ الصدوق، محمد بن علي، (كتاب من لا يحضره الفقيه)، تصحيح علي أكبر غفاري، قم، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين، ١٤٢٩ق.

١٦- الشيخ الطوسي، محمد بن حسن، (العدة في أصول الفقه)، تصحيح محمدرضا أنصاري قمي، قم، مؤسسة البعثة، ١٤١٧ق.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]

١٧- الشيخ الطوسي، محمد بن حسن، (تهذيب الاحكام في شرح المقنعة)، تصحيح السيد حسن الموسوي الخرسان، النجف، دار الكتب الإسلامية، ١٣٧٩ق.
١٨- الشيخ الطوسي، محمد بن حسن، (الرجال)، تصحيح جواد قيومي، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٣٧٣ش.
١٩- الشيخ المفيد، محمد بن محمد، (المقنعة) قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، ١٤٣٠ ق.
٢٠- العاملي، سيد محمد، (مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام)، تصحيح مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٠ق.
٢١- العاملي، الشيخ حسن بن زين الدين، (منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح و الحسان)، تصحيح علي اكبر غفاري، قم، مؤسسة النشر الاسلامي، ١٣٦٢ش.
٢٢- العلّامة الحلي، حسن بن يوسف، (مختلف الشيعة في أحكام الشريعة)، تصحيح مكتب انتشارات اسلامي، قم، ١٤١٣ق.
٢٣- العلّامة الحلي، حسن بن يوسف، (منتهى المطلب في تحقيق المذهب)، تحقيق قسم الفقه في مجمع البحوث الاسلامي، مشهد، بنياد بزوهش هاي إسلامي آستان قدس رضوي، ١٤٢٩ق.
٢٤- العلّامة المجلسي، محمدباقر، (بحار الانوار)، طهران، دار الكتب الاسلامية، ١٣٨٢ش.
٢٥- الكشي، محمد بن عمر، (اختيار معرفة الرجال)، تصحيح سيد حسن مصطفوي، مشهد، جامعة طهران، ١٣٤٨ش.
٢٦- المحدث النوري، حسين بن محمد تقي، (مستدرك الوسائل)، تحقيق مؤسسة آل البيت، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٠٨ ق.
٢٧- المحقق الحلي، جعفربن حسن، (الرسائل التسع)، تصحيح رضا استادي، قم، مكتبة المرعشي النجفي، ١٤١٣ق.
٢٨- المحقق الحلي، جعفربن حسن، (المعتبرفي شرح المختصر)، اشراف الشيخ مكارم الشيرازي، قم، مؤسسة سيد الشهداء عليه السلام، ١٤٠٧ق.
٢٩- مكدرموت، مارتين، انديشه هاي كلامي شيخ مفيد، ترجمة احمد آرام، طهران، انتشارات دانشكاه طهران، ١٣٨٤ش.
٣٠- الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل، (التعليقة على منهج المقال)، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٢٢ق.

31. Afrakhteh, Mohammad Hossein and Ali, Aun Hasan, "The Shiite Imams' companions' works in seventh century: al-Muhaqiq al-Hilli's sources in al-Mu'tabar", forthcoming.
32. Ali, Aun Hasan, Imamite Rationalism in the Buyid Era. M.A.Diss.McGill University, 2007
33. Newman, Andrew, Twelver Shiism: Unity and Diversity in the Life of Islam 632 to 1722, Edinburgh, Edinburgh University press, 2013.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-11-18]